

الاتحاد الأوروبي بعد ثلاث من الحرب: قوة أمنية صاعدة أم مشروع يهتز؟

1. المقدمة

قبل ثلاث سنوات فقط، كانت أوروبا تتعامل مع العالم من موقع "القوة الناعمة": اتحاد اقتصادي ضخم، وتكتل سياسي حذر، يعتمد على التجارة والدبلوماسية أكثر مما يعتمد على القوة الصلبة. لكن الغزو الروسي لأوكرانيا قلب المشهد رأساً على عقب، ودفع القارة إلى مرحلة جديدة لم تختبرها منذ نهاية الحرب الباردة. فقد وجدت أوروبا نفسها مجبرة على إعادة تعريف أمنها، وإعادة بناء قدراتها العسكرية، وحتى إعادة صياغة علاقتها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو.

في هذا السياق، تغيرت ملامح أوروبا مختلفة تماماً عما عرفناه سابقاً: دول ترفع إنفاقها الدفاعي بوتيرة غير مسبوقة، صناعات تسلح تعود للواجهة، حدود تُحصن، وسياسات خارجية أصبحت أكثر صراحة وحدة. ومع ذلك، تظهر في الخلفية صورة أخرى أكثر تعقيداً: خلافات داخلية حول طريقة إدارة الحرب، انقسامات بين شرق يرى التهديد الروسي مسألة وجود، وغرب يخشى الانجراف إلى مواجهة مفتوحة، ورأي عام بدأ يتعب من تكلفة الصراع.

هذا البحث يحاول فهم هذه اللحظة الأوروبية الاستثنائية: هل تبني أوروبا فعلاً قوة جديدة قادرة على الوقوف وحدها؟ أم أن ما نراه ليس إلا استجابة مؤقتة لحرب طارئة... سرعان ما سنكشف القارة عن انقساماتها القديمة؟ بهذه الأسئلة ينطلق التحليل لفهم أوروبا ما بعد الحرب: قارة تتحرك، لكنها لم تتفق تماماً على الاتجاه.

2. من مشروع سلام وسوق موحدة إلى كتلة تشعر بالتهديد الوجودي

عند اندلاع حرب أوكرانيا، كان الاتحاد الأوروبي لا يزال يُعرّف نفسه أساساً كمشروع سلام وتكامل اقتصادي – اتحاد أسس على أنقاض الحرب العالمية لتعزيز التعاون الاقتصادي ومنع الحروب مستقبلاً. لم يكن الاتحاد مشروعاً عسكرياً في جوهره؛ إذ إن معظم ثقله الأمني كان مُلقى على حلف الناتو والولايات المتحدة. لذلك مثّل الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 صدمة استراتيجية للاتحاد. فهذه المرة يجد "مشروع السلام" الأوروبي نفسه أمام حرب تقليدية واسعة النطاق على حدوده، مما وضع الأمن والدفاع في قلب الأجندة الأوروبية لأول مرة بهذا الحجم منذ عقود. وقد أقرّ مسؤولون أوروبيون بأن هذه التطورات كشفت شعوراً بتهديد وجودي داخل الكتلة الأوروبية، بعد عقود من افتراض السلام في القارة (Eurofound, 2023; Eurofound, 2024).

هذا التحول تجلّى سريعاً في سياسات الإنفاق الدفاعي. فقد بدأت دول الاتحاد ككل بزيادة إنفاقها العسكري بشكل غير مسبوق منذ الحرب الباردة. تشير بيانات الاتحاد الأوروبي إلى أن الإنفاق الدفاعي لدول الاتحاد (EU-27) ارتفع من حوالي 218 مليار يورو عام 2021 إلى 343 مليار يورو في 2024 – أي قفز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 1.2% إلى 1.9%. ومن المتوقع أن يصل الإنفاق الدفاعي الأوروبي إلى حوالي 392 مليار يورو في 2025 (نحو 2.1% من الناتج). هذه الأرقام تمثل انعكاساً مباشراً لصدمة الغزو الروسي، حيث دفع الشعور بالتهديد دولاً عديدة إلى كسر محرمات قديمة وزيادة ميزانياتها الدفاعية.

بسرعة. وبالمقارنة الدولية، ما زال متوسط إنفاق دول الاتحاد أقل من الولايات المتحدة (التي أنفقت 3.1% من ناتجها عام 2024)، لكنه يسير في منحى تصاعدي حاد لم يكن متصورًا قبل 2022 (EP Think Tank, 2024).

الأهم من ذلك، غيّر الاتحاد الأوروبي هويته كقوة ناعمة بشكل ملحوظ عبر تبني سياسات دعم عسكري فعلي. فللمرة الأولى في تاريخه، مَوَّل الاتحاد شراء وتوريد أسلحة فتاكة إلى طرف نزاع. فقد تم تفعيل "آلية السلام الأوروبية" (EPF) عام 2022 لتغطية نفقات تزويد أوكرانيا بالأسلحة، وهي سابقة تاريخية لأنظمة الاتحاد. وحتى يناير 2025، كان الاتحاد الأوروبي (عبر EPF) قد خصص 11.1 مليار يورو لدعم أوكرانيا عسكريًا، من ضمنها 5 مليارات يورو في مرفق خاص أنشئ عام 2024 تحت مسمى "صندوق دعم أوكرانيا". يُذكر أن هذه المرة الأولى التي يمول فيها الاتحاد تسليح بلد آخر بشكل مباشر، وهو تغيير جذري عن دوره التقليدي كممول للمساعدات الإنسانية والتنمية فحسب (UK Parliament Commons Library, 2024).

علاوة على ذلك، بلغ إجمالي المساعدات العسكرية المقدمة من دول الاتحاد ومؤسساته مجتمعةً للقوات الأوكرانية حوالي 63.2 مليار يورو بحلول أواخر 2024 (EP Think Tank, 2024) – وهو رقم ضخم يؤكد حجم الانخراط الأوروبي الجديد في الأمن. وللمقارنة، فقد أنفقت دول الاتحاد ومؤسساته بين 2022 ونهاية 2024 ما يعادل 0.7% من ناتجها المحلي على دعم أوكرانيا (عسكري ومالي وإنساني)، أي ما يقارب حصة الولايات المتحدة التي أنفقت حوالي 0.53% من ناتجها لنفس الغرض (RFE/RL, 2024). هذه الأرقام لم يكن لها أي شبيه قبل الحرب؛ فقبل 2022 كانت المساعدات العسكرية الأوروبية لأوكرانيا شبه معدومة وتحتصر في بعض برامج التدريب والمعدات غير الفتاكة منذ 2014. أما بعد الغزو، فأوروبا تحولت إلى شريان أساسي لتسليح كييف.

على ضوء ما سبق، يمكن القول إن السنوات الأربع للحرب دفعت الاتحاد الأوروبي – مرغمًا – نحو تبني "أقنعة" الدفاع الصلب فوق وجه مشروعه الاقتصادي والقانوني. فهل استطاعت هذه الأقنعة أن تشكل نواة حقيقية لاتحاد دفاعي موحد أم أنها مجرد استجابة ظرفية؟ بقية المحاور ستساعد في الإجابة عبر تقييم الخطط المشتركة مقابل الواقع، وانقسامات الشرق والغرب، واختبار أوكرانيا لوحدة الصف، وحالة الصناعة الدفاعية والاعتماد على الناتو، وصولًا إلى موقف الرأي العام.

3. البوصلة الاستراتيجية: وثيقة قوية وواقع منقوص

سعيًا لتأطير التحول الدفاعي الجديد، تبنى الاتحاد الأوروبي في مارس 2022 وثيقة "البوصلة الاستراتيجية" كأول محاولة شاملة لرسم رؤية دفاعية وأمنية مشتركة للعقد القادم. جاءت البوصلة الاستراتيجية بلغة طموحة جدًا، حيث تضمنت أكثر من 80 هدفًا لتعزيز قدرة الاتحاد الدفاعية بحلول 2030. وقد شملت هذه الأهداف مجالات متعددة: إنشاء قوة انتشار سريع أوروبية قوامها 5 آلاف جندي للتدخل في الأزمات، ورفع جاهزية القوات، وتعزيز قاعدة الصناعة الدفاعية الأوروبية، وتقليل الاعتماد العسكري على الولايات المتحدة، وتحسين القدرة على مواجهة التهديدات السيبرانية والهجينة وغيرها. بكلمات أخرى، حاولت البوصلة تقديم خارطة طريق مفصلة لتحويل الاتحاد إلى فاعل أمني أكثر استقلالية وتماسكًا (COE-CIV, 2022).

على سبيل المثال، التزمت البوصلة بتطوير قدرة التنقل العسكري والنقل الجوي الأوروبي، وتحسين أنظمة الاستخبارات والمراقبة المشتركة، ورفع الإنفاق البحثي الدفاعي. كما تعهدت بإطلاق مشاريع كبرى مشتركة في مجالات مثل الدبابات المستقبلية (كالبرنامج الفرنسي-الألماني لدبابة جديدة) والمقاتلات المتطورة (برنامج الطائرة الأوروبية FCAS) وأنظمة الدفاع الجوي (Euronews,).

(2023; Euronews, 2024). كذلك نصّت على تفعيل المادة 44 من معاهدة الاتحاد بما يسمح لمجموعات من الدول بقيادة مهام عسكرية بالنيابة عن الاتحاد حين تعذر الإجماع الكلي، في محاولة للتغلب على ببطء القرار بالإجماع. إنها وثيقة غنية بالالتزامات والأطر الزمنية – على الورق، بدت “البوصلة” بمثابة انقلاب في التفكير الاستراتيجي الأوروبي.

لغة البوصلة الطموحة تحوّلت أحيانًا إلى خطاب سياسي أكثر منها خطة تنفيذية ملزمة. فمثلاً، تعهدت البوصلة بأكثر من 80 إجراء بحلول 2030 كما ذكرنا، وكان من المفترض إنجاز 51 إجراء منها بنهاية 2022 بحسب تحليل للبرلمان الأوروبي. لكن بنهاية 2022، ورغم بعض التقدم (خاصة في مجالات التصدي للتهديدات السيبرانية والهجينة وزيادة إنفاق الدفاع)، واجه التنفيذ تحديات واضحة. إحدى العقبات التي أشار إليها تقرير برلماني هي بطء عملية اتخاذ القرار الأوروبي وضرورة الحفاظ على التكامل مع حلف الناتو. فلاتزال آليات الإجماع والتنسيق بين 27 دولة تبطئ التحرك السريع. كما أن الإرادة السياسية لتنفيذ بعض البنود الطموحة فترت مع الوقت – إذ لوحظ أن الوثيقة استخدمت تعابير قوية، لكن كثيرًا من بنودها يفتقر إلى آليات إلزام واضحة، مما جعل تنفيذها يعتمد على رغبة كل دولة على حدة أكثر من كونه التزامًا قانونيًا قاطعًا (COE-CIV, 2023).

مع ذلك، لا يخلو المشهد من نجاحات جزئية. فقد نجح الاتحاد خلال 2022–2023 في زيادة التنسيق في مجال التصدي للحروب الهجينة والسيبرانية، وأنشأ منظومات جديدة للتعامل مع التضليل الإعلامي والتهديدات الإلكترونية. كما ارتفع إنفاق الدفاع الأوروبي فعلاً بوتيرة مشجعة متجاوزًا المستويات المتوقعة رغم الأزمات الاقتصادية. واستخدمت آلية السلام الأوروبية (EPF) بكفاءة لتمويل تسليح أوكرانيا، باعتبارها إحدى الأدوات التي أوصت بها البوصلة. أيضًا، تم إحراز تقدم في الشراكات الدولية – فتعزز التعاون الأمني مع الناتو والولايات المتحدة وحتى مع شركاء في المحيطين الهندي والهادئ، رغم استمرار فتور العلاقة الأمنية مع بريطانيا بعد بريكست (أشارت التقارير إلى صعوبة عقد اتفاق أمني جديد مع المملكة المتحدة حتى الآن) (COE-CIV, 2024).

في المقابل، بقيت بعض الأهداف مجمدة نظريًا. فمثلاً، وعدت البوصلة برفع جاهزية الجيوش الأوروبية وإجراء تدريبات مشتركة أكبر؛ إلا أن اندلاع الحرب جعل غالبية هذه القوات منشغلة بتعزيز الجبهة الشرقية وردع روسيا ضمن إطار الناتو، مما حدّ من الإمكانية أو الحاجة لتفعيل أطر أوروبية خالصة. أيضًا، تعثر مشروع “المقر العسكري الأوروبي الموحد” الذي نوقش لتعزيز القيادة المشتركة: فلا يزال الاتحاد يعتمد بشكل شبه كامل على هياكل الناتو للقيادة والسيطرة في أي عملية عسكرية كبيرة.

خلاصة القول، البوصلة الاستراتيجية جسدت رؤية جريئة للاتحاد كفاعل أمني موحد، لكن بعد ثلاث سنوات نجد أن الإنجاز كان جزئيًا. بعض عناصر الرؤية تحققت أو تحرز تقدمًا (كزيادة الإنفاق والتعاون في مجالات محددة)، بينما أجزاء أخرى بقيت حبرًا على ورق أو تسير ببطء شديد. لقد أثبتت الحرب أن الرؤية سهلة والصياغة طموحة، لكن التنفيذ يخضع لحقائق السياسة والقدرات – تلك الحقائق التي كشفت حدود التحول الأوروبي السريع في المجال الدفاعي.

4. شرق "صقوري" وغرب "براغماتي": أوروبا بسرعتين دفاعيتين

إحدى أبرز العقبات أمام وحدة السياسة الدفاعية الأوروبية هي التباينات العميقة بين دول الشرق ودول الغرب داخل الاتحاد. فقد أفرزت حرب أوكرانيا ما يشبه “أوروبا بسرعتين” على الصعيد الدفاعي: دول أوروبا الشرقية تبنت موقفًا صقوريًا متشدّدًا حيال روسيا، فيما اتسم نهج العديد من دول غرب أوروبا بالتحفظ والبراغماتية الحذرة.

دول الشرق الأوروبي (بولندا، دول البلطيق، رومانيا، سلوفاكيا وغيرها) ترى في روسيا تهديدًا وجوديًا مباشرًا بحكم التاريخ والجغرافيا. لذا اندفعت هذه الدول منذ 2022 إلى المطالبة بتسليح أوكرانيا بأقصى قدر ممكن وبأسرع وقت. وترافق ذلك مع زيادات كبيرة جدًا في إنفاقها العسكري، بحيث تجاوزت معظمها بسرعة عتبة 2% من الناتج المحلي التي يوصي بها حلف الناتو. على سبيل المثال، رفعت بولندا إنفاقها الدفاعي إلى حوالي 4.1% من ناتجها عام 2024 – لتصبح الأعلى بين دول الناتو كلها. كما قفز إنفاق إستونيا ولاتفيا إلى نحو 3.2-3.4% من الناتج بحلول 2024، بعدما كان أقل من 1% قبل عقد فقط. هذه الأرقام تبيّن مدى استشعار الخطر في الشرق الأوروبي. وقد صرّح مسؤولون بولنديون وبالثين مرارًا أن أمن بلادهم "لن يُترك مرة أخرى تحت رحمة روسيا"، ما يبرر استثمارهم الهائل في الجيش (Al Jazeera, 2024).

في المقابل، دول الغرب الأوروبي الكبرى (مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا) تبنت مقاربة أكثر حذرًا. فهذه الدول تحاول الموازنة بين الردع العسكري والمصالح الاقتصادية وتجنب التصعيد الخطير مع موسكو. فعلى سبيل المثال، ألمانيا – على الرغم من إعلانها التاريخي عام 2022 عن "تحول جذري" في سياستها الدفاعية وتخصيص صندوق 100 مليار يورو لتحديث الجيش – استغرقت وقتًا قبل أن تتخذ خطوات نوعية كإرسال دبابات قتالية إلى أوكرانيا. إذ ترددت برلين لأشهر في تزويد كييف بدبابات ليوبارد-2 إلا ضمن تحالف واسع ومع مشاركة أمريكية (قرار صدر مطلع 2023)، خشية استفزاز موسكو بشكل منفرد. كما أن إنفاق ألمانيا الدفاعي، رغم ارتفاعه، يتجه فقط إلى عتبة 2% من الناتج بحلول 2025-2024 (Defense News, 2024)، ولم يتجاوزها بعد. أما إيطاليا وإسبانيا وبلجيكا، فلا تزال عند حوالي 1.5% من ناتجها أو أقل حتى 2024 (Atlantic Council, 2024)، وتتحرك بوتيرة أبطأ تحت ضغط التزامات الإنفاق الاجتماعي وارتفاع الدين العام.

هذا التباين يظهر جليًا في أرقام الناتو: ففي 2022، فقط 7 دول من الحلف حققت هدف الإنفاق 2% (ومعظمهم من دول الشرق إضافة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة). وبفضل اندفاع الشرق، ارتفع العدد إلى 18 دولة في 2024. وبحلول 2025 من المتوقع أن جميع حلفاء الناتو الأوروبيين (32 دولة بعد انضمام فنلندا والسويد) سيبلغون 2% أو أكثر – لكن هذا جزئيًا لأن معظم دول الشرق تجاوزت الهدف بكثير (كما أسلفنا بالنسبة لبولندا والبلطيق واليونان مثلاً 3%+) فيما بعض دول الغرب بالكاد لحق بالركب قبيل هذا الموعد. بكلمات أخرى، معدل الزيادة في الشرق أسرع بكثير منه في الغرب. فمن صفر تقريبًا إلى 3% خلال سنوات قليلة في دول البلطيق، مقابل زيادة من ~1.3% إلى 1.6% مثلاً في إيطاليا خلال نفس الفترة (Defense News, 2024).

التباين لا يقتصر على الإنفاق، بل يمتد إلى نهج الدعم العسكري لأوكرانيا. أوروبا الشرقية دفعت بقوة نحو تزويد أوكرانيا بأسلحة ثقيلة نوعية مبكرًا. على سبيل المثال، كانت بولندا وجمهوريات البلطيق أول من زوّد أوكرانيا بالدبابات السوفيتية القديمة وبطاريات دفاع جوي محلية منذ الأسابيع الأولى، وطالبت مبكرًا بإرسال الدبابات الغربية الحديثة والطائرات المقاتلة. حتى أن بولندا وسلوفاكيا قامتا في 2023 بتسليم أوكرانيا مقاتلات ميغ-29 الموجودة لديهما. كما تعد بولندا من أكثر الدول تزويدًا لكيف بالمدرعات والذخائر على الرغم من استنزاف مخزونات الوطنيات. أما أوروبا الغربية فكان دعمها العسكري قائمًا لكنه اتسم بالحذر في البدايات: بريطانيا مثلاً كانت سبّاقة نسبيًا (زودت بصواريخ مضادة للدبابات مبكرًا ثم دبابات تشالنجر)، بينما فرنسا وألمانيا تدرّجتا في التسليح (أرسلتا مدفعية متطورة وراجمات ثم دبابات بعد نقاشات داخلية وضغوط خارجية). وهناك دول غربية كالنمسا وإيرلندا التزمت الحياد التاريخي فاكثفت بالدعم الإنساني دون العسكري. ودول أخرى كالليونان وقبرص ترددت بسبب علاقاتها مع روسيا في بعض الجوانب. حتى داخل الغرب، انقسمت الآراء: فرنسا مثلاً تؤكد على ضرورة بناء "استقلالية استراتيجية أوروبية" بعيدة عن واشنطن، لكنها في

الوقت نفسه لم ترد كسر الخطوط الحمراء في تسليح أوكرانيا دون تنسيق أطلسي. إيطاليا وإسبانيا دعمتا أوكرانيا عسكرياً لكن ضمن حدود (معدات دفاع جوي متوسطة ومساعدات لوجستية) وبقيتا أقل انخراطاً من دول الشرق.

هذه الاختلافات في النهج تعقد بناء سياسة دفاعية أوروبية موحدة. ففي كل قرار كبير – كفرض عقوبات كبرى على روسيا، أو تحديد سقف لمساعدات السلاح، أو نقاش انضمام أوكرانيا للناتو – نجد أن الانقسام شرق/غرب يطفو على السطح. وغالباً ما تأتي المخرجات على شكل حلول وسط بعد مساومات مستمرة داخل مؤسسات الاتحاد وبين العواصم. فعلى سبيل المثال، عند إقرار الصندوق الأوروبي لدعم أوكرانيا عسكرياً (EPF) كان هناك جدل حول حجمه وكيفية مساهمة كل دولة، حيث دفعت دول الشرق لرفع السقف بينما أبدت دول غرب وشمال غنية بعض التحفظ المالي (House of Commons Library, 2024). وفي موضوع دبابات ليوبارد، لم يتحقق القرار إلا بضغط الشرق والولايات المتحدة معاً على ألمانيا المتربثة. وفي كل قمة أوروبية، يلاحظ المراقبون لهجة حادة من قادة بولندا والبلطيق مطالبةً بمزيد من التشدد مع موسكو، تقابلها دعوات من قادة فرنسا وألمانيا لضبط النفس والنظر في تداعيات الخطوات على أمن أوروبا ككل. هذه السجلات الداخلية تجعل السياسة الدفاعية المشتركة نتاجاً للتسويات أكثر منها تصميمًا مسبقًا موحداً.

الأرقام تدعم رواية التفاوت هذه: مساهمات دول الاتحاد العسكرية لأوكرانيا كنسبة من دخلها تُظهر أن دول شرق أوروبا الصغيرة تتصدر القائمة نسبياً. فقد قدمت إستونيا مثلاً مساعدات لأوكرانيا تعادل حوالي 1.3% من ناتجها الإجمالي خلال 2022-2023. وكذلك لاتفيا وليتوانيا تجاوزت كل منهما 1% من ناتجها (Finabel, 2023). بينما كانت مساهمة دول أكبر كألمانيا أقل من 0.4% من ناتجها رغم أنها أكبر مانح أوروبي بالأرقام المطلقة. والمجر على الجانب الآخر (وهي في الشرق جغرافياً لكنها سياساتها أقرب لموقف متحفظ) لم تتجاوز تبرعاتها العسكرية بضعة عشرات ملايين اليورو فقط (Euronews, 2024)، أي أقل بكثير حتى كنسبة من اقتصادها. هذه التباينات الرقمية تؤكد أن الوحدة الأوروبية في الدعم العسكري نسبية: الكل يدعم نعم، لكن "كلٌ بما يستطيع أو يريد". والنتيجة أن كعكة المساعدات والتعزيزات الدفاعية تتوزع بشكل غير متساو، ما يطرح سؤال العدالة والعبء المشترك داخل الاتحاد ويؤثر على تماسك القرار.

بالنتيجة، ظهر محور شرقي داخل الاتحاد أكثر تشدداً ورغبة في المواجهة العسكرية المباشرة مع روسيا بالوكالة (عبر أوكرانيا)، مقابل محور غربي حريص على دعم أوكرانيا لكن مع إبقاء قنوات الحذر مفتوحة. وبين المحورين، تحاول مؤسسات الاتحاد (المفوضية والخارجية الأوروبية) ردم الهوة وصياغة مواقف وسطية قدر الإمكان. لكن لا شك أن هذا الانقسام الداخلي يضع حدوداً لقدرة أوروبا على التصرف ككتلة موحدة في الدفاع. فالوحدة العسكرية ليست مجرد مال وسلاح، بل أيضاً تفكير استراتيجي موحد – وهو ما يصعب تحقيقه عندما تختلف تصورات التهديد وأولويات الرد بين دولة وأخرى بهذا الشكل.

5. الدعم العسكري لأوكرانيا كاختبار عملي لوحدة القرار الدفاعي

شكلت حرب أوكرانيا اختباراً عملياً قاسياً لوحدة القرار الدفاعي الأوروبي. فمنذ الأيام الأولى للغزو الروسي، وجدت دول الاتحاد نفسها أمام حاجة لاتخاذ قرارات غير مسبقة: تمويل وتسليح جيش في حالة حرب نشطة على حدود القارة. وقد أقرّ الاتحاد عدة آليات جماعية لهذا الغرض، كان في طليعتها مرفق السلام الأوروبي (EPF) الذي استخدم كما أسلفنا لتمويل مشتريات الأسلحة لأوكرانيا (House of Commons Library, 2024). كذلك اعتمد برنامج لتدريب الجنود الأوكرانيين على أراضي الاتحاد (بعثة التدريب العسكرية EUMAM التي دربت عشرات الآلاف من الجنود) (Reuters, 2023). وفي 2023 تبنت الدول

الأعضاء خطة مشتركة لشراء ذخائر المدفعية بكميات ضخمة لتزويد أوكرانيا بها، بسبب الاستهلاك الهائل للذخيرة في الحرب يفوق إنتاج مصانع أوروبا المنفردة.

ومن أهم الأهداف الرقمية التي اتفق عليها كان تزويد أوكرانيا بمليون قذيفة مدفعية عيار 155 ملم خلال عام واحد (أعلن في مارس 2023). هذا الهدف عكس الرغبة في إظهار مصداقية الالتزام الأوروبي وقوته الجماعية (فمليون قذيفة رقم كبير يعادل تقريبًا ما تطلقه أوكرانيا خلال 6-12 شهرًا). لكن بحلول المهلة المحددة (مارس 2024)، اتضح أن الاتحاد فشل في تحقيق الهدف ضمن الجدول الزمني. إذ أعلنت بروكسل رسميًا أنه سيتم تسليم نحو 52% فقط من المليون قذيفة بحلول مارس 2024 – أي حوالي 520 ألف قذيفة – على أن يستكمل المليون بنهاية 2024. وبالفعل، كانت أوكرانيا قد استلمت تقريبًا 300 ألف قذيفة بحلول أواخر نوفمبر 2023 ضمن هذه الخطة، ثم تسارع التسليم لاحقًا لكنه ظل متأخرًا عن الوعد. هذا التباطؤ كشف حدود القدرات الصناعية الأوروبية في مجال الذخائر، وكذلك صعوبة التنسيق والتمويل بين العواصم: فقد كان على كل دولة مساهمة نسبة معينة من الذخائر (سواء من مخزونها أو عبر شرائها)، لكن كثيرًا من الدول وجدت مخزوناتاها منخفضة أو ترددت في تقليصها بشكل كبير. كما أن المصانع الأوروبية لم تكن مستعدة لإنتاج هذه الكميات بسرعة، ما اضطر بعضها للبحث عن ذخائر من موردين خارجيين. لقد عرّت خطة المليون قذيفة الواقع الصناعي الأوروبي بعد عقود من السلم: لا مخزون ولا طاقة إنتاج فورية كافية لحرب عالية التوتر (Reuters, 2023).

مع ذلك، أدت هذه الأزمة إلى خطوات لتعزيز الوحدة العملية: فالاتحاد خصص ميزانية 500 مليون يورو عبر مبادرة ASAP لدعم زيادة إنتاج الذخائر محليًا (EP Think Tank, 2024)، ووكالة الدفاع الأوروبية (EDA) قامت بتنسيق عقود مشتريات مشتركة مع 25 دولة أوروبية لتوريد الذخائر بشكل جماعي. ووقّعت وكالة الدفاع بالفعل 60 عقد إطار مشترك لشراء ذخيرة 155 ملم، وصرّح مسؤول السياسة الخارجية جوزيب بوريل أن هذه العقود تمنح قدرة إنتاج تصل إلى 1.5 مليون قذيفة سنويًا إذا ما طلبت الدول ذلك. كما أفاد بوريل أن القدرة الإنتاجية الأوروبية للذخيرة زادت 40% منذ بدء الحرب، ومن المتوقع أن تصل إلى 1.4 مليون قذيفة سنويًا بنهاية 2024 (Reuters, 2024). هذه التطورات تبين أن الاتحاد -تحت الضغط- استطاع ابتكار حلول مشتركة جزئيًا، وإن كانت متأخرة عن الطموح.

جانب آخر من الاختبار تمثل في التفاوت بين الدول في نوعية وكمية الدعم. فقد تبين أنه برغم وجود غطاء أوروبي عام، كانت درجة مساهمة كل دولة مرتبطة بإرادتها السياسية الوطنية أكثر من التزام جماعي. فبعض الدول (خاصة الشرقية كما ذكرنا) أرسلت دبابات ومدفعات وطائرات قديمة دون تردد، بينما دول أخرى اكتفت بإرسال معدات دعم أو مساعدات إنسانية. على سبيل المثال، بولندا سلمت أوكرانيا مئات الدبابات السوفيتية القديمة وكميات كبيرة من الذخيرة وكانت في طليعة من زود أنظمة دفاع جوي محمولة. بريطانيا أرسلت دبابات غربية حديثة (تشالنجر 2) ومنظومات صاروخية بعيدة المدى. ألمانيا قدمت مدافع هاوتزر متطورة وأنظمة مضادة للطائرات (جيبارد وإيريس-تي) ثم دبابة ليوبارد-2. فرنسا أرسلت مدافع قيصر وعربات مدرعة ودبابات خفيفة (AMX-10RC) ووعدت بصواريخ دفاع جوي. في المقابل، دول كالمجر رفضت عمليًا تزويد أي أسلحة قتالية (بل منعت مرور شحنات الأسلحة عبر أراضيها لفترة)، واكتفت ربما بالدعم الإنساني. النمسا أيضًا التزمت الحياد الصارم. بعض الدول الأصغر (كبلغاريا سابقًا) ترددت بسبب انقسامات داخلية. هذا التفاوت جعل العبء الأكبر يقع على بضعة دول في النهاية (كبولندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد وبريطانيا والبلطيق). ففي حين بلغ إجمالي ما قدمته ألمانيا مثلًا من مساعدات لأوكرانيا حوالي 21.3 مليار يورو حتى منتصف 2025 (معظمها دعم عسكري مباشر أو غير مباشر)، نجد أن دولًا كهنغاريا وسلوفينيا واليونان لم يتجاوز دعم كل

منها 100-150 مليون يورو فقط. هذه الفروقات الشاسعة (21 مليار مقابل 0.1 مليار) تعكس غياب آلية توزيع أعباء ملزمة داخل الاتحاد في هذا الملف (Euronews, 2025).

وعلى صعيد هيكليّة القرار، صحيح أن الاتحاد عمل على تنسيق الدعم عبر تعيين مبعوث خاص (منسق شؤون الدعم العسكري) والتعاون مع حلف الناتو في عملية "مركز الدعم الدولي لأوكرانيا" في ألمانيا لتنسيق الطلبات، لكن ظل كل قرار بتقديم سلاح نوعي جديد رهين توافقات صعبة. قرار إرسال الدبابات تطلب ضوءاً أخضر ألمانياً بعد نقاشات مطولة. قرار تزويد مقاتلات غربية لم يُتخذ بعد رسمياً على مستوى أوروبي (قادة دول منفردة كالدنمارك وهولندا بادروا بمقاتلات F-16 بدعم أمريكي، وليس عبر EU). إذاً الوحدة العملية كانت تتحقق أحياناً بعد بلورة توافق بين العواصم الرئيسية وخارج إطار مؤسسات الاتحاد الرسمية.

بالنتيجة، تجربة دعم أوكرانيا عسكرياً كانت امتحاناً غير مسبوق: أظهر جوانب قوة في التحرك الأوروبي المشترك (تأسيس صناديق وآليات تنسيق وتدريب موحدة) لكنه كشف أيضاً حدوداً صارمة. الاتحاد الأوروبي تمكن من حشد موارد ضخمة لكيف – فبحلول 2025 تجاوزت مساعدات أوروبا لأوكرانيا إجمالي المساعدات الأمريكية (Euronews, 2025) – ولكن بطريقة أشبه بـ"تأطيل" ضمن مظلة الاتحاد وليست سياسة موحدة مفروضة من بروكسل. لقد أثبتت الحرب أن الاتحاد يمكن أن يكون "موحداً" عندما تتفق كبرى عواصمه، لكنه منقسم عملياً عندما تختلف مصالحها. وهذا يعيدنا إلى السؤال: هل هذا الدعم الكبير كان تعبيراً عن تحول بنيوي نحو وحدوية الدفاع، أم مجرد استجابة ظرفية استثنائية قد لا تستمر بالزخم نفسه إن تغيرت الظروف؟

6. بين الناتو و"الاستقلال الاستراتيجي" – حدود السياسة الدفاعية الأوروبية

على الرغم من كل الحديث عن بناء سياسة دفاعية أوروبية موحدة ومفهوم "السيادة الاستراتيجية" الذي روجه قادة مثل الرئيس الفرنسي، يبقى الواقع أن أمن أوروبا الجماعي ما زال يعتمد بشكل أساسي على حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقيادة الأميركية. فالناتو هو من يوفر الردع النووي عبر مظلة الولايات المتحدة النووية والبريطانية والفرنسية (معظم دول الاتحاد الأخرى لا تملك سلاحاً نووياً)، وهو من يمتلك هيكل القيادة والسيطرة الموحد الذي يمكنه تنفيذ عمليات دفاعية واسعة. أما الاتحاد الأوروبي، فرغم أنه عزز أدواته في التمويل والتدريب والتنسيق كما رأينا، إلا أنه لا يملك "جيشاً أوروبياً" موحداً، ولا قيادة عسكرية مركزية مستقلة عن الناتو.

هذا يعني أن كل القدرات الدفاعية الأوروبية القوية فعلياً مدمجة ضمن هيكل الناتو وليس ضمن بنية الاتحاد. فجيوش الدول الأعضاء تبقى وطنية بالأساس، وتعمل معاً تحت مظلة الناتو عند الضرورة. وحين يتعلق الأمر بالدفاع عن أراضي أوروبا في مواجهة قوة كبرى كروسيا، فإن بند الدفاع المشترك الحقيقي هو المادة 5 من ميثاق الناتو وليس معاهدة لشبونة الخاصة بالاتحاد (المادة 42.7 الدفاعية في معاهدة الاتحاد نادراً ما تُناقش، وظلت غامضة التطبيق). لذلك يرى محللون أن الاتحاد الأوروبي رغم تطوره الكبير اقتصادياً، لم يتحول بعد إلى تحالف دفاعي متكامل قادر على العمل بمعزل عن واشنطن (Atlas Institute, 2024).

الأرقام تؤكد هذه الصورة: فإجمالي الإنفاق الدفاعي الأوروبي ضمن إطار الناتو ضخّم جداً مقارنة بأي ميزانية يديرها الاتحاد نفسه. قدرت بيانات الناتو أن الدول الأوروبية (مع كندا) ستنفق أكثر من 607 مليار دولار على الدفاع عام 2025، ارتفاعاً من 419 مليار فقط في 2023 (Defense News, 2024) – وهذا كله في إطار جهود الحلف وتعهداته. بينما على الجانب الآخر، آليات الاتحاد الدفاعية (كصندوق الدفاع الأوروبي وEPF) لا تتجاوز بضعة مليارات سنوياً كما ناقشنا. مثلاً، مرفق السلام الأوروبي

EPF الممول خارج ميزانية الاتحاد رُصد له 17 مليار يورو للفترة 2021-2027، أي حوالي 2.4 مليار يورو سنوياً كعدل، وهذا لتمويل عمليات بناء السلام والتسلح في العالم كله (جزء كبير منه لأوكرانيا كما استخدم). في المقابل، إنفاق أعضاء الاتحاد مجتمعين على الدفاع سنوياً بات يتجاوز 300 مليار يورو (EP Think Tank, 2024)، يُدار كله قومياً أو عبر الناتو وليس عبر بروكسل.

أيضاً على صعيد العمليات العسكرية، يظهر التباين بجلاء: فعلى مدى العقود الماضية قاد الاتحاد الأوروبي عدة مهام عسكرية مستقلة ضمن سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP)، لكنها كانت غالباً عمليات محدودة النطاق وذات طابع حفظ سلام أو تدريب في الخارج (أفريقيا والبلقان أساساً). بعد 2022، أطلق الاتحاد مثلاً بعثة تدريب عسكرية لأوكرانيا كما ذكرنا (لتدريب 60 ألف جندي أوكراني) (Reuters, 2023)، وكذلك أطلق مؤخراً مهمة بحرية "أسبيديس" لحماية طرق الشحن في البحر الأحمر. لكنه لم يقم بأي عمل عسكري قتالي مباشر، وتركيز جهوده ظل في نطاق الدعم غير المباشر. في المقابل، حلف الناتو هو من عزز توازنه العسكري المباشر في دول البلطيق وبولندا ورومانيا عبر نشر مجموعات قتالية متعددة الجنسيات بعد الحرب. وهو أيضاً من يضطلع فعلياً بمهمة الدفاع عن خاصرة أوروبا الشرقية بردع أي تمدد روسي. أي أنه في سيناريوهات الحرب الفعلية، دور الناتو حاسم، بينما دور الاتحاد تكميلي.

هذا الوضع خلق توترًا بين خطاب "الاستقلالية الاستراتيجية" والواقع. فمن جهة يصرح القادة الأوروبيون (خاصة في باريس وبروكسل) بضرورة أن تعتمد أوروبا على نفسها في أمنها وألا تبقى تابعة لأمريكا. لكن من جهة أخرى، عند أول اختبار أمني وجدي (حرب أوكرانيا)، هربت أوروبا لتعزيز مظلة الناتو أكثر من أي وقت مضى. حتى أن عددًا من دول الاتحاد التي كانت محايدة تاريخياً (السويد وفنلندا) قررت الانضمام إلى الناتو مباشرة بعد الغزو الروسي، في اعتراف صريح بأن ضمان الأمن يأتي من التحالف الأطلسي. وبذلك زاد ارتهان الأمن الأوروبي للولايات المتحدة على المدى المنظور، رغم كل الكلام عن جيش أوروبي. وقد علّق الأمين العام السابق لحلف الناتو بذلك: "الناتو سيبقى حجر الزاوية لأمن أوروبا ولا بديل له في المستقبل القريب"، في إشارة إلى أن جهود الاتحاد مرحب بها لكنها لن تستطيع الحلول محل الضمانة الأميركية (Atlas Institute, 2024).

أحد تجليات هذا التوتر ظهرت في قمة الناتو 2023 عندما وافقت الدول على رفع هدف الإنفاق الدفاعي إلى 3.5% من الناتج بحلول 2035 (و5% مع بنود المرونة الأخرى) (Aljazeera, 2023)، وهو هدف جاء بضغط أمريكي (خاصة إدارة ترامب سابقاً ثم إدارة ما بعد 2024). أوروبا قبلت ذلك، لكنها تدرك أن الوصول إليه يستدعي موارد ضخمة ربما على حساب أولويات مدنية. بعض التحليلات أشارت إلى أن رفع إنفاق الدفاع الأوروبي إلى هذه المستويات سيضاعف تقريباً الإنفاق الحالي (إلى 635 مليار يورو سنوياً) (EP Think Tank, 2024). والسؤال: هل سيتم ذلك بشكل متنسيق داخل الاتحاد أم عبر كل دولة لنفسها وتحت مظلة الناتو؟ المعطيات الحالية ترجح السيناريو الثاني، أي ضمن الناتو، لأن لا مؤشر على إنشاء بنية قيادة أوروبية موحدة قادرة على إدارة هذه الزيادة.

قد يكون المفهوم الأصح لوصف الحال هو أن الاتحاد الأوروبي اليوم "ذراع مكمل" داخل المنظومة الأمنية الأطلسية. فهو يبنى قرارات تمويل وتنسيق وتدريب (EPF-ك) وصندوق الدفاع وبرامج التدريب)، لكنه ليس تحالفاً عسكرياً تنفيذياً. وعندما يتعلق الأمر بأي عملية قتالية واسعة أو قرار استخدام القوة، يبقى الناتو أو "تحالف الراغبين" بقيادة قوى أطلسية هو من يتحرك، وليس الاتحاد ككيان مستقل. وربما أبرز دليل بعد حرب أوكرانيا: رغم كل ما حصل، لم يسع الاتحاد الأوروبي لإنشاء قوة تدخل أوروبية حقيقية

أو مقر قيادة مستقل؛ بل استمر تعزيز وجود قيادة الناتو في أوروبا (مئات الموظفين الأمريكيين والإوروبيين في قيادة مشتركة لشرق أوروبا). هذا لا ينتقص من أهمية التقدم الأوروبي، لكنه يضعه في الإطار الصحيح: إطار يكمل بنية الأمن الأطلسي ولا يستبدلها.

في المستقبل المنظور، سنستمر أوروبا في السير على حبل مشدود: تحاول إظهار قدر من الاستقلالية الدفاعية، لكنها تعود للاعتماد على الحليف الأمريكي عند المنعطفات الحاسمة. وقد قال أحد الخبراء ساخرًا: "السيادة الاستراتيجية الأوروبية ستبقى شعارًا جمليًا، حتى يصفر حكم المباراة معلنًا أول أزمة أمنية كبرى، وعندها سنجد الجنرال الأمريكي على رأس الطاولة" – في إشارة إلى أن الأمان الحقيقي لأوروبا ما زال يمر عبر واشنطن. وربما يتجسد هذا حالًا في القلق الأوروبي البالغ من احتمال تقلص الدعم الأمريكي (مثلما حدث جزئيًا إبان تجاذبات الكونغرس الأمريكي أواخر 2023). لذا يناقش الأوروبيون خططًا احتياطية لليوم الذي قد تنكفي فيه أمريكا عن أوروبا – لكن تلك الخطط تظل افتراضية في ظل الواقع الراهن حيث الضمانة الأمريكية ما زالت قائمة (Euronews, 2024).

7. الرأي العام والشرعية السياسية لمشروع دفاعي موحد

إن أي تحول كبير في سياسات الدفاع يستلزم حاضنة شعبية وشرعية سياسية كي يستمر. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، لعب الرأي العام دورًا لا يمكن إغفاله في رسم حدود الدعم لأوكرانيا وحدود الانخراط في مشروع دفاعي موحد. فمع دخول الحرب عامها الثالث، برز ما يسمى "تعب الحرب" لدى قطاعات من المجتمعات الأوروبية. عوامل مثل استمرار التضخم وغلاء المعيشة وأزمات الطاقة الناتجة عن الحرب والعقوبات بدأت تؤثر على مدى استعداد الجمهور لتحمل كلفة المواجهة الطويلة. وتجلت هذه الظاهرة في تراجع بسيط لكن ملحوظ في نسب التأييد الشعبية للدعم اللامحدود لأوكرانيا.

استطلاعات الرأي الأوروبية أظهرت أنه رغم بقاء الأغلبية مع دعم أوكرانيا، إلا أن النسب أخذت في الانخفاض تدريجيًا. فوفقًا لمسح Eurobarometer الخاص بالمفوضية الأوروبية، انخفضت نسبة الأوروبيين الذين يؤيدون استقبال اللاجئين الأوكرانيين من 88% في 2022 إلى 76% في 2023 ثم 71% في 2024. وفي بولندا تحديدًا – وهي في طليعة الدعم – تراجع التأييد لاستضافة اللاجئين إلى 60% فقط في 2024 بعد أن كان عاليًا، مما يشير إلى إرهاق المجتمع الذي استقبل الملايين. أما بشأن المساعدات العسكرية، فقد انقسم الرأي العام تقريبًا إلى ثلاث شرائح متساوية: بين من يرى أن حكومته قمت أكثر من اللازم، ومن يرى أنها قدمت أقل من المطلوب، ومن يراها قدمت المستوى الصحيح. غير أن استطلاع Eurofound الأخير (أواخر 2024) أشار إلى أن حوالي 65.2% من الأوروبيين ما زالوا يؤيدون تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا – أي الثلثين تقريبًا مع التسليح – بينما الثلث يعارض أو متردد. هذه النسبة مرتفعة نسبيًا، لكن انخفاضها عن بدايات الحرب (حين كانت المشاهد الصادمة للغزو ترفع التعاطف) مؤشر إلى فتور ما (Eurofound, 2024).

والمهم أن هذا الانقسام الشعبي ينعكس على قرارات الحكومات. فالسياسيون يقرؤون المزاج العام في بلدانهم. في بعض الدول، بدأ الصبر ينفذ لدى الناخبين حيال كلفة الحرب. وأبرز مثال على ذلك كان سلوفاكيا: ففي انتخابات 2023، فاز حزبٌ شعبي برئاسة روبرت فيتسو بدعوة صريحة إلى وقف المساعدات العسكرية لأوكرانيا والتركيز على مشاكل السلوك الاقتصادي (Reuters, 2023). وبالفعل، بمجرد تشكيله الحكومة أعلن تعليق تسليم أوكرانيا (مع استثناءات محدودة لاحقًا)، وهذا أول تراجع رسمي لدولة في الاتحاد عن خط الدعم السابق. مثال آخر هو المجر حيث يتبنى رئيسها أوربان خطابًا ناقدًا للعقوبات على روسيا ولم يمنح موافقة على حزم مساعدات الاتحاد الجديدة إلا بعد تجاذبات وضمانات خاصة. أيضًا في إيطاليا، ورغم أن حكومة اليمين بقيادة ميلوني

استمرت بدعم أوكرانيا، إلا أن شريكها سالفيني وبرلسكوني (قبل وفاته) أظهرتا تعاطفًا مع رواية "التفاوض مع روسيا" وضرورة عدم إطالة الحرب – استجابة لشريحة من القاعدة الشعبية اليمينية الراضية للانجرار في الحرب. وفي ألمانيا، صعود حزب البديل اليميني المتطرف (AfD) في استطلاعات 2024/2023 إلى المركز الثاني ترافق مع دعايته ضد العقوبات وتسليح أوكرانيا، باعتباره يزيد كلفة الطاقة ويهدد الأمن. هذا الضغط الشعبي يجعل صناع القرار في برلين أكثر حذرًا من المضي أبعد كثيرًا في الدعم دون حساب رد الفعل الداخلي.

حتى على المستوى الأوروبي الأوسع، تصاعدت أصوات شعبية من اليمين واليسار تشكك في جدوى استمرار الدعم "غير المحدود" لأوكرانيا. اليمين المتطرف شعبويًا يرى في التركيز على مشكلات الداخل (الهجرة، الاقتصاد) أولوية على "حرب الآخرين"، وبعض اليسار الشعبوي يناهض الحرب من منطلقات معادية للولايات المتحدة وحلف الناتو ويدعو لحلول دبلوماسية عاجلة ولو على حساب أوكرانيا. هذه الأصوات كسبت أرضًا سياسيًا: فرنسا مثلاً في 2022 حققت اليمين المتطرف (مارين لوبان) نتيجة قوية في الانتخابات الرئاسية بعد حملة انتقدت بعض سياسات دعم أوكرانيا وطالبت بالتقارب مع موسكو لحل أزمة الأسعار. ألمانيا شهدت مظاهرات (وإن محدودة) تقودها بعض التنظيمات اليسارية ضد "توريد الأسلحة وإطالة الحرب". في تشيكيا وبلغاريا خرجت احتجاجات تطالب بوقف الدعم والغلاء، مستغلة الواقع الاقتصادي.

تجلى كل ذلك في نتائج الانتخابات بعد 2022: فمع كل اقتراح في دولة أوروبية، كنا نرى الأحزاب المشككة بالدعم العسكري تحقق مكاسب نسبية. في المجر وبولندا (2022) بقي الوضع الرسمي داعمًا لكن معارضة الشارع لآثار الحرب ظهرت في الاستطلاعات. في إيطاليا (2022) فاز ائتلاف يميني يضم أصواتًا مشككة. في فنلندا (2023) فاز اليمين المتطرف بالمركز الثاني مع خطاب مناهض للمساعدات السخية. وفي انتخابات البرلمان الأوروبي 2024 المتوقعة، تشير التوقعات إلى تعزيز حضور كتل يمينية وشعبوية من مختلف الدول تدعو إلى نهج أكثر حذرًا في النزاع الأوكراني وربما تحسين العلاقات مع روسيا على المدى البعيد. هذا يعني أن التفويض الشعبي لأي مشروع دفاعي أوروبي موسع ليس مضمونًا، بل مشروط بعدم تعارضه مع مصالح المواطنين المعيشية وعدم انزلاقه إلى حرب مباشرة قد لا يؤيدونها.

الشاهد أن القادة الأوروبيين لا يمكنهم تجاهل العامل الشعبي. ففي بداية الحرب، كان الزخم الأخلاقي والتعاطف مع أوكرانيا كافيًا لتوحيد المجتمعات خلف قرارات الدعم. لكن مع الوقت، ومع استمرار الغلاء وفواتير الطاقة المرتفعة، بدأ التساؤل الشعبي: إلى متى؟ لذا نجد سياسيين في الغرب الأوروبي يلحون إلى ضرورة عدم دفع روسيا إلى الزاوية تمامًا تفاديًا لتصعيد أخطر قد يجرحهم إلى حرب مباشرة لا ترغب بها الشعوب. كما نجدهم يتحدثون عن خطط لتعويض المواطنين المتضررين من العقوبات أو دعمهم في فواتير الطاقة، لإبقاء الدعم لأوكرانيا مقبولًا شعبيًا.

يمكن القول إن شرعية التحول الأمني الأوروبي على المحك شعبيًا. فإذا شعر قسم كبير من الأوروبيين أن مشروع "السياسة الدفاعية الموحدة" يأتي على حساب رفاهيتهم أو يقودهم نحو صدمات خطيرة، فقد يسحبون دعمهم عبر صناديق الاقتراع. وهذا سيضع حدودًا لأي اندفاع دفاعية طويلة الأمد. الاتحاد الأوروبي هو اتحاد ديمقراطي، وحكوماته المنتخبة لن تغامر بمواقف لا تحظى بتأييد ناخبيها لفترة طويلة. وبالتالي، إحدى معضلات بناء اتحاد دفاعي حقيقي هي إقناع الرأي العام بجذواه وإبقائه ملتفًا حوله. حتى الآن، الأغلبية تؤيد دعم أوكرانيا ودعم تعزيز الدفاع (حوالي الثلثين كما رأينا) (Eurofound, 2024)، لكن هناك أقلية معتبرة إما معارضة أو متشككة. هذه الأقلية مرشحة للزيادة لو تفاقمت تكاليف الحرب أو طال أمدها كثيرًا دون حسم.

في النهاية، يوفر الرأي العام بوصلة سياسية لا تستطيع حكومات أوروبا تجاهلها. وربما على القيادات الأوروبية صياغة سردية إقناع جديدة تربط بين تقوية الدفاع الأوروبي وحماية المواطن وأمنه الاقتصادي، لضمان استمرار الشرعية الشعبية. وإلا فإن المشروع الدفاعي قد يبقى هشاً ومعرضاً للانتكاس مع تغير الرياح السياسية. وكما أظهرت الأمثلة الحديثة (سلوفاكيا وغيرها)، يمكن لتغيير حكومة واحدة بمزاج شعبي أن يعطل مبادرات مشتركة أو يضعف الموقف الموحد، نظرًا لقاعدة الإجماع في قرارات الاتحاد المهمة.

8. الخلاصة – تحوّل بنيوي أم استجابة ظرفية؟

بعد استعراض هذه المحاور المتشابكة، نصل للسؤال الجوهرى: هل ما شهدناه في أوروبا خلال السنوات الثلاث الماضية يمثل تحولاً بنيوياً حقيقياً نحو اتحاد أمني ودفاعي قوي سيستمر ويتطور، أم أنه مجرد استجابة ظرفية مؤقتة فرضتها حرب استثنائية وستعود الأمور بعدها إلى سابق عهدها؟

من جهة، لدينا مؤشرات رقمية ووظيفية واضحة على تغير جوهرى في الدور الأوروبي: ارتفع الإنفاق الدفاعي الأوروبي بشكل غير مسبوق (من 1.3% من الناتج عام 2021 إلى 1.9% عام 2024 على مستوى الاتحاد، مع توقعات بالوصول إلى 2.1% في 2025. هذه زيادة كبيرة خلال زمن قصير، بل إن إجمالي الإنفاق الدفاعي لدول الاتحاد زاد بحوالي 125 مليار يورو سنوياً بين 2021 و2024. هذا يعني إعادة تسليح واضحة للقارة (EP Think Tank, 2024). على الأرض، قادت الحرب إلى دعم عسكري أوروبي ضخم: أكثر من 63 مليار يورو من الاتحاد ودوله لصالح الجيش الأوكراني خلال 2022-2024 – حجم دعم عسكري لم يتخيله أحد قبل سنوات، بل يفوق ما قدمته الولايات المتحدة خلال نفس الفترة بالعملة الأوروبية. كما قام الاتحاد لأول مرة بتدريب عشرات الآلاف من الجنود (60 ألف جندي أوكراني)، مما يعني انخراطاً أعمق في الشؤون العسكرية.

حققت بعض الدول الأوروبية قفزات نوعية في قدراتها التسليحية (بولندا تحولت إلى أحد أكبر الجيوش البرية في أوروبا بتسليح متطور، دول البلطيق باتت تصرف نسبة من دخلها على الدفاع تضاهي دول خط المواجهة عالمياً) (Aljazeera, 2024). هذه صحوّة عسكرية أوروبية لم نشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. كذلك، توحدت أوروبا في مواقف استراتيجية كسابقة: تبني عقوبات اقتصادية شاملة على روسيا، وهو إجراء ذو طابع أمني-اقتصادي غير مسبوق، والتنسيق في سياسة الطاقة لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي. هذه أمور لم تكن لتحدث لولا الحرب، وتظهر قدرة الاتحاد على اتخاذ إجراءات موحدة في وجه تهديد أمني.

لكن من جهة أخرى، ما زالت عناصر بنيوية كثيرة ثابتة دون تغيير، تشير إلى أن جوهر المشروع الأوروبي يبقى اقتصادياً-تشريعياً أكثر منه عسكرياً: لا يوجد حتى الآن جيش أوروبي موحد ولا قوة قتالية مشتركة فعالة – قوة الانتشار السريع لم تختبر بعد، والجيوش الوطنية هي عماد الدفاع. الانقسامات الداخلية (شرق ضد غرب، شمال ضد جنوب في بعض نواحي التمويل) تعيق صياغة عقيدة دفاعية موحدة. القرارات الدفاعية الكبيرة لا تزال تتطلب إجماعاً هشاً. الصناعة الدفاعية لم تتوحد، والإنفاق المشترك يظل جزءاً صغيراً بجانب الإنفاق الوطني كما بينا. أوروبا ما زالت تستورد سلاحها الأساسي من الخارج بنسبة عالية، ما يعني اعتماداً مستمراً على الحلفاء. الاعتماد على الناتو/أمريكا في مستويات قيادية وقت الأزمات لم يتغير، بل زاد في بعض النواحي مع توسع الناتو نفسه. هذا يوحي بأن الدفاع الأوروبي كيان تكميلي أكثر منه مستقل. الرأي العام أبدى تمللاً مع طول الأزمة. صمود الدعم الشعبي ليس مضموناً إن طال الحرب أكثر أو توسعت. أي مشروع دفاعي سيحتاج لإدانة شرعية شعبية قد تكون متأكلة مع الزمن. زعماء أوروبا أنفسهم منخرطون في نقاش: هل نطور "استقلالية استراتيجية" أم نحافظ على "الأطلسية" كعماد الأمن؟ يبدو أن الكفة مالت

عملًا إلى ترسيخ الأطلسية (انضمام فنلندا والسويد للناتو، زيادة الإنفاق ضمن الحلف) أكثر من بناء كيان مستقل. هذا توجه يدل على تغليب الحلول التقليدية (الناتو) تحت الضغط.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن ما يجري هو مزيج من الأمرين: لدى أوروبا استجابة ظرفية قوية دفعتها للحركة في مجال الدفاع، وهذه الاستجابة تولد تدريجيًا بعض التغييرات البنوية ولكن ضمن حدود. فالاتحاد الأوروبي اليوم أكثر قوة عسكريًا وتنسيقًا مما كان قبل 2022 – وهذا تغيير هيكلي نسبيًا – لكنه لم يرتق إلى تحول كامل في هوية الاتحاد. جوهر المشروع الأوروبي ما زال اقتصاديًا وقانونيًا (سوق موحدة، قيم ديمقراطية، تشريعات مشتركة)، وأضاف الآن “ذراعًا أمنية” متنامية فرضتها الظروف. لكنها ذراع لم تصل إلى حد أن نقول إن الاتحاد أصبح “مشروعًا أمنيًا” بالكامل أو بديلًا للتحالفات العسكرية التقليدية.

ربما تكون الصورة الأقرب: أوروبا تشهد إعادة توازن في وظائفها – المزيد من الاهتمام بالأمن والدفاع ضمن اتحاد كان يغلب عليه الاقتصاد. هذا إعادة توجيه وظيفي قد تستمر وتتعمق إذا بقيت التهديدات، وقد تتباطأ إن زالت الضغوط. الحرب الأوكرانية وفرت نافذة فرصة لتسريع التكامل الدفاعي (وكذلك حجة قوية لمعارضى التقاعس)، لكن استمرارية هذا المسار ستعتمد على تطورات السنوات القريبة. إن انتهت الحرب بتسوية وشعرت الدول الأوروبية بعودة الخطر للانحسار، قد نشهد فتورًا في تلك الجهود وعودة للأولويات التقليدية (الاقتصاد، التوسع، الخ). أما إن استمر التوتر مع روسيا طويلًا وبقيت المخاطر، فسيتعزز المسار الدفاعي الموحد تدريجيًا وربما نشهد ولادة هياكل أكثر اتحادًا (كجيش أوروبي ولو رمزيًا، أو سياسات تسليح موحدة). بكلمات أحد الباحثين: “الاتحاد الأوروبي في طور التحول من مشروع سوق وسلام إلى اتحاد اقتصادي-تشريعي ذو ذراع أمنية جادة، لكنه لم يصبح بعد حلقةً عسكريًا متكاملًا” (Euronews, 2024).

وفي الإجابة على السؤال المطروح: هل نجحت أوروبا في بناء سياسة دفاعية موحدة أم لا تزال منقسمة؟ يمكن القول إن أوروبا نجحت إلى حد معتبر في تبني موقف دفاعي أكثر وحدة وتنسيقًا مما توقعه الكثيرون – سواء من خلال حزم الدعم العسكري المشتركة أو صعود الإنفاق الدفاعي الجماعي أو التحرك بإجماع غير مسبوق ضد روسيا. غير أن هذه الوحدة لها حدود واضحة رسمتها الاختلافات الداخلية والهياكل القائمة. فلا يزال الاتحاد منقسمًا في مقاربتة وتوجهاته الاستراتيجية تفصيليًا، ويعتمد على إرادة الدول الكبيرة لتحقيق الإجماع. بعبارة أخرى: توحدت أوروبا في الهدف العام (مواجهة الخطر الروسي ودعم أوكرانيا)، لكنها منقسمة في الكيفية والمدى. والسياسة الدفاعية الأوروبية الناشئة اليوم هي نتاج التقاطع بين هذه الوفاق والخلافات – سياسة هجينة تجمع جهودًا مشتركة مع استمرار السيادة الوطنية.

ختامًا، إن مستقبل هذه السياسة الدفاعية الأوروبية سيحدده مدى استمرارية التهديدات وقدرة الاتحاد على معالجة نقاط الضعف. فإن استطاع تحويل الاستجابة الحالية إلى مؤسسات دائمة وتعاون هيكلي عميق (مثلًا إنتاج سلاح أوروبي موحد، قوة دائمة مشتركة، تخطيط دفاعي موحد)، عندها يمكن القول إن تحولًا بنيويًا قد اكتمل. أما إذا تراجع الزخم بغياب الخطر وبرزت الخلافات من جديد، فقد ينظر للتجربة على أنها ذروة ظرفية لم تستمر. وحتى الآن، المؤشرات تميل إلى أن الحرب الأوكرانية كانت عامل تحفيز غير مسبوق أخرج أفضل ما لدى أوروبا في التنسيق الأمني، لكنها أيضًا كشفت أن الاتحاد لا يزال بعيدًا عن الاستقلالية الدفاعية الكاملة. لقد لبس الاتحاد أقنعة الدفاع حين اضطر، لكن وراء الأقنعة يبقى وجه المشروع الأوروبي كما كان – وإن كان أكثر حزمًا مما اعتدناه.

المراجع:

- European Commission .(2025) .The economic impact of higher defence spending . Brussels: DG ECFIN. Retrieved from Economy & Finance website [economy-finance.ec.europa.eu](https://economy-finance.ec.europa.eu/economy-finance.ec.europa.eu).
- European Parliamentary Research Service .(2025) .EU defence funding (Author: Sebastian Clapp). Brussels: European Parliament Think Tank. [epthinktank.eu](https://epthinktank.eu/epthinktank.eu).
- Reuters. (2024, January 31) .EU will only supply half of promised shells to Ukraine by March – Borrell .Retrieved from Reuters website reuters.com.
- Reuters. (2023, November 29) .Ukraine has received 300,000 of EU's promised million shells – foreign minister .Retrieved from Reuters website reuters.com.
- RFE/RL – Gutterman, I., Foltynova, K & .Sijamija, M. (2025, March 5) .Who spends more on Ukraine aid: The US or EU .?Radio Free Europe/Radio Liberty. [rferl.org](https://rferl.org/rferl.org).
- Euronews – Soler, P. (2025, August 22) .Europe leads in military aid to Ukraine — but can it cover for a wavering US .?Retrieved from Euronews website euronews.com.
- Defense News – Rutenberg, R. (2025, Aug 29) .NATO says all allies to meet 2% defense-spending target this year .Retrieved from Defense News website defensenews.com.
- Al Jazeera – Duggal, H. (with Reuters). (2025, June 25) .NATO countries 'budgets compared: Defence vs healthcare and education .Retrieved from Al Jazeera English website aljazeera.com.
- European Centre of Excellence for Civilian Crisis Management .(2022) . Implementation of the Strategic Compass: Opportunities, challenges and timelines .)Summary of European Parliament report, Dec 2022_.(coe-civ.eu.
- Eurofound – Consolini, M. (2025, March 24) .Support for Ukraine still high among EU citizens but some fall off apparent among certain groups .European Foundation for Living and Working Conditions. [eurofound.europa.eu](https://eurofound.europa.eu/eurofound.europa.eu).

- House of Commons Library – Mills, C. (2023, Jan) .Military assistance to Ukraine (Feb 2022 to Jan 2025) .UK Parliament Research Briefing CBP-9477_.
[commonslibrary.parliament.ukcommonslibrary.parliament.uk](https://commonslibrary.parliament.uk/commonslibrary.parliament.uk).
- Bruegel & EUISS – Wolff, G., et al. (2024, June) .Europe's defence industry: vulnerabilities and strategic autonomy) .Referenced in Euronews article_.(
euronews.com/euro